الأمم المتحدة

E/CN.3/2008/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 December 2007
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة التاسعة والثلاثون

٢٦-٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة والبت: الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة

أصدقاء الرئيس المعنيون بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والثلاثين(أ)، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إليها تقرير أصدقاء الرئيس عن الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة. ويقدم التقرير ورقة مفاهيمية بشأن طرائق اعتماد نهج متكامل للإحصاءات الاقتصادية ويتضمن توصيات أصدقاء الرئيس المنبثقة من الورقة المفاهيمية. وقد ترغب اللجنة في التعليق على الورقة المفاهيمية والتوصيات.

* E/CN.3/2008/1.

(أ) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٤ (E/2007/24)، الفصل الأول - ألف.

080108 080108 07-63972 (A)

تقرير أصدقاء الرئيس عن الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – المقدمة	١-٥	٣
ثانيا – ضرورة الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة	٦-٨	٤
ثالثا – تحقيق التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية	٩-١٢	٦
ألف – المسائل المفاهيمية	١٢-١٥	٦
باء – مسائل إنتاج الإحصاءات	١٦-١٨	٨
جيم – المسائل المؤسسية	١٩-٢١	٨
رابعا – إنتاج الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة	٢٢-٤٧	٩
ألف – الإطار والعينات والتغطية	٢٦-٣٢	١٠
باء – المحتوى والتجميع	٣٣-٣٦	١٣
جيم – التجهيز ومرحلة ما بعد التجميع	٣٧-٤٢	١٤
دال – النواتج	٤٣-٤٥	١٦
هاء – تعليقات المحاسبين المعنيين بالحسابات القومية	٤٦-٤٧	١٧
خامسا – الترتيبات المؤسسية لإدارة الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة	٤٨-٥٧	١٨
ألف – اللجان الاستشارية	٥٠-٥٢	١٩
باء – الاجتماعات التحاورية	٥٣-٥٤	١٩
جيم – مذكرات التفاهم واتفاقات مستوى الخدمة	٥٥-٥٧	٢٠
سادسا – الخلاصة والتوصيات	٥٨-٥٩	٢١
المرفق		
البلدان والمؤسسات المشاركة في فريق أصدقاء الرئيس		٢٤

أولا – المقدمة

١ – إن لفكرة وضع وإنجاز برنامج إحصائي دولي متكامل أو نظام متكامل للإحصاءات الدولية تاريخا مديدا في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، مما أفضى بالمجلس إلى اتخاذ قرارات في هذا الشأن مثل قراره ١٣٠٦ (د-٤٤) وقراره ١٥٦٦ (د-٥٠). وتمثل آخر التطورات على هذا الصعيد في تقديم الأمين العام إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والثلاثين، المعقودة في الفترة الممتدة من ٧ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، تقريرا يُقدِّم فيه اقتراحا بشأن وضع برنامج متكامل للإحصاءات الاقتصادية، وآلية بسيطة للتنسيق بين مختلف الأفرقة التي تتناول هذه الإحصاءات (E/CN.3/2006/5). وقد استند في إعداد التقرير إلى التوصيات الصادرة عما نظمته شعبة الإحصاءات من اجتماعات لمجموعات الخبراء في ميادين تجارة التوزيع والإحصاءات الصناعية والتعداد الاقتصادي.

٢ – وأيدت اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والثلاثين مبدأ النهج المتكامل للإحصاءات الاقتصادية وأوصت بتطبيقه في إطار برامج الإحصاءات الاقتصادية الوطنية. وأوصت اللجنة أيضا بإنشاء فريق أصدقاء الرئيس لكي يعد ورقة مفاهيمية بشأن طرائق النهج المتكامل للإحصاءات الاقتصادية، بما في ذلك جدوى إنشاء آلية لتحسين التنسيق بين المنظمات الدولية وأفرقة العمل المعنية بالإحصاءات الاقتصادية (انظر E/CN.3/2006/32). وأحاطت اللجنة علما في دورتها الثامنة والثلاثين بالتقرير المرحلي الذي يوجز الأنشطة الأولية للفريق (E/CN.3/2007/8). ويرد في المرفق تشكيل ذلك الفريق.

٣ – وعندما بدأ الفريق عمله في أواخر عام ٢٠٠٦، سرعان ما تبين أنه ثمة اختلاف في وجهات النظر بشأن العديد من المسائل الجوهرية، مثل مبدأ ''الإحصاءات الاقتصادية''، ونطاق النهج المتكامل للإحصاءات الاقتصادية، ودور المعايير الإحصائية الدولية الخاصة بالاقتصاد الكلي في ذلك السياق (نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ودليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، ودليل الإحصاءات المالية الحكومية لعام ٢٠٠١، ودليل الإحصاءات المالية والنقدية لعام ٢٠٠٠. وقد ساعدت ورقة المسائل التي أعدها المنسق ووافق عليها الفريق في آذار/مارس ٢٠٠٧ في تحسين بلورة مفهوم الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة ومهدت السبيل إلى تطبيقه. وتولت دورة عمل رفيعة المستوى عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في بيرن بسويسرا، واشترك في تنظيمها المنسق وشعبة الإحصاءات، شرح تلك النتائج المرحلية[١].

(١) إن وثائق دورة العمل والعروض المقدمة فيها وموجز الاستنتاجات في إطارها متاحة على الموقع التالي: http://www.bfs.admin.ch/bfs/portal/en/index/institutionen/int_coop/un/integratedecostat.html.

٤ - وقد مثلت استنتاجات دورة العمل والمساهمات الكتابية التي قدمها العديد من البلدان والمنظمات المشاركة المدخلات الرئيسية التي استند إليها المنسق في إعداد الورقة المفاهيمية المدرجة في هذا التقرير. وقد أجرى الفريق جولتين من المشاورات بشأن الورقة المفاهيمية، وقام المنسق بتعديلها لمراعاة التعليقات المقدمة بشأنها بالقدر المستطاع.

٥ - ولأغراض هذا التقرير، تُعرّف الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة بأنها ''إحصاءات ضمن إطار مفاهيمي واحد وخالية من التبيانات الإحصائية''. وينطوي تطبيق ذلك التعريف عمليا بصورة أساسية على تنسيق جوانب مختارة من المعايير الإحصائية الاقتصادية، وتصميم (إعادة تصميم) عمليات إنتاج الإحصاءات، وتنفيذ ترتيبات مؤسسية داعمة[٢]. وترتكز هذه الورقة المفاهيمية على هذه الجوانب. وتسعى هذه الورقة إلى تحديد لبنات وبضع مبادئ توجيهية لتحقيق التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية مع إتاحة تنفيذ عملية التكامل على عدة مراحل، ومراعاة الظروف الخاصة لشتى البلدان.

ثانيا - ضرورة الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة

٦ - ثمة أسباب وجيهة عديدة تدعو إلى تناول مختلف ميادين الإحصاءات الاقتصادية لا باعتبارها إحصاءات مستقلة قائمة بحد ذاتها، بل باعتبارها إحصاءات مترابطة بحيث تشكل نظام معلومات إحصائية متماسكا ومتسقا. ويتمثل أهم هذه الأسباب في حاجة مستخدمي الإحصاءات إلى مثل هذا النهج المتكامل. فهم يتوقعون على الدوام أن تكون المعلومات الإحصائية الخاصة بشق محدد من الاقتصاد مرتبطة بالسياق الأوسع نطاقا، وهو الاقتصاد العام. كما إنهم يولون الأهمية إلى اتساق المعلومات الإحصائية التي تنشر على مدى الدورة الاقتصادية بكاملها، وإن كانت تلك المعلومات تزداد تفصيلا. فأي أوجه قصور في تقديم معلومات متسقة ومنسجمة للمستخدمين الذين يطلبونها قد تؤدي إلى تأويلات خاطئة وأخطاء في السياسات قد تترتب عليها تكاليف كبيرة على الصعيد الاقتصادي، من حيث الناتج والعمالة واستقرار الأسعار ومن حيث تحقيق الهدفين المالي والنقدي.

(٢) تمثل حسابات قطاع منطقة اليورو دراسة حالة إفرادية لنموذج متكامل. فهي تستند إلى الحسابات القومية للدول الأعضاء المعنية في الاتحاد الأوروبي، والبيانات المعدة وفقا للقواعد المحاسبية، والمعايير الدولية، وتقنيات التكامل، ولا تعتبر مجرد حاصل جمع لها. ويوفر نظام المصارف المركزية الأوروبي الإدارة المؤسسية اللازمة. وتشمل بنية الإدارة في نظام المصارف المركزية الأوروبي (أ) حماية سرية الإحصاءات، و (ب) نهج للإحصاءات الجديدة فعال من حيث تكاليفه، و (ج) استراتيجية تخطيط على المدى المتوسط. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه ثمة جوانب كثيرة للإحصاءات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي تستند إلى أساس قانوني، مما له أثر إيجابي على نجاح توحيد المفاهيم، وعلى التقيد بالمعايير والتوجيهات وأفضل الممارسات الدولية.

٧ - وتعود الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة على مستخدمي البيانات والجهات التي توفر هذه البيانات والوكالات الإحصائية بمنافع عديدة يرد فيما يلي عرض وجيز لها:

(أ) إنها تلبي على نحو أفضل طلبات مستخدمي البيانات، ولاسيما من حيث اتساق البيانات[٣]، وبالتالي فإنها تزيد من قيمة المعلومات الإحصائية؛

(ب) إنها تيسر على الوكالات الإحصائية رصد وتحسين نوعية البيانات وتسهل إجراء عمليات مراجعة البيانات من خلال تطبيق أطر تكاملية؛

(ج) إنها تيسر تجميع مجموعات البيانات المتفرقة ومقارنتها، مما ييسر على سبيل المثال جمع إحصائيات منسجمة عن الاقتصاد الكلي، مثل الإحصاءات الخاصة بالحسابات القومية وبميزان المدفوعات؛

(د) إنها تسهل عمليات التحليل التي تستند إلى البيانات الجزئية المستمدة من مصادر مختلفة ولكن متسقة، وذلك أمر ضروري من أجل تناول المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات من قبيل الابتكار وأثر العولمة؛

(هـ) إنها تيسر على الوكالات الإحصائية تبسيط عمليات إنتاج الإحصاءات، فتزيد بذلك من فعاليتها؛

(و) إنها قد تخفف من العبء الذي يقع على كاهل المستجيبين للاستبيانات الإحصائية، إذا ظل مستوى التفاصيل ثابتا؛

(ز) إنها تركز الاهتمام على القيود الداخلية المفروضة على الموارد البشرية والأموال وعلى العلاقات الخارجية في سياق الربط بين مجموعات الإحصاءات الرسمية وبين المهام القانونية والتفاعلات ذات الصلة القائمة بين المستخدمين، وذلك من خلال لجان استشارية.

٨ - ولا بد من التنويه إلى أن للإحصاءات الاقتصادية المتكاملة تكلفتها. فينبغي استثمار الموارد في تنسيق المعايير الإحصائية، وإعادة تصميم عمليات إنتاج الإحصاءات، وتغيير الترتيبات المؤسسية. وعليه، يلزم إجراء تحليل للتكاليف/المنافع في كل حالة من الحالات لتقييم مدى جدوى الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة، وذلك مع مراعاة كافة الأطراف المعنية (مستخدمي البيانات، والجهات الموفرة للبيانات والوكالات الإحصائية). وينبغي أن يكون

(٣) قد يقال إن الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة تلبي أيضا حاجات المستخدمين من حيث ملاءمة البيانات ودقتها وإمكانية التعويل عليها وحسن توقيتها وشمولها ومدى تفصيلها وسهولة الحصول عليها.

الهدف إجراء عملية التكامل بصورة مرحلية وواقعية أو مثلى، لا بصورة نظرية أو قصوى، مع مراعاة ظروف البلدان.

ثالثا – تحقيق التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية

٩ – يتمثل تحقيق التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية في التوفيق الإحصائي، أي كفالة أن تكون المعلومات المستمدة من الإحصاءات متسقة ومنسجمة. ويجب أن تكون كذلك لأن الحقيقة الأساسية التي تصفها الإحصاءات الاقتصادية، أي الاقتصاد، هي الحقيقة ذاتها. ويمثل التوفيق الإحصائي في الإحصاءات الاقتصادية مهمة تؤدى عادة بتطبيق أطر للحسابات القومية وللحسابات الكلية الأخرى وللتصنيف.

١٠ – وينبغي أن نسعى إلى تحقيق التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية ثلاثي الأبعاد: تكامل أفقي وعمودي وزمني. ويتمثل التكامل الأفقي في التوفيق بين شتى الإحصاءات الأساسية المتعلقة بالإنتاج والتجارة والعمل والاستهلاك وما إلى ذلك، قبل أن تدرج في حسابات الاقتصاد الكلي (الحسابات القومية، وميزان المدفوعات). ويتمثل التكامل العمودي في التوفيق بين الإحصاءات الأساسية وحسابات الاقتصاد الكلي، وكذلك بين الإحصاءات الاقتصادية الوطنية والإحصاءات الاقتصادية الدولية. وأخيرا، يتمثل التكامل الزمني في التوفيق بين الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأمد والإحصاءات الاقتصادية الهيكلية التي تنتج في أوقات مختلفة لكنها ترتبط بالمرحلة ذاتها من الدورة الاقتصادية.

١١ – وينطوي النهج المتكامل للإحصاءات الاقتصادية على المسائل المفاهيمية والمسائل المتعلقة بإنتاج الإحصاءات والمسائل المؤسسية.

ألف – المسائل المفاهيمية

١٢ – يتطلب تحقيق التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية استخدام إطار مفاهيمي مشترك. وهذا الإطار قائم، وهو يتمثل في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. فدور نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، باعتباره إطارا تنسيقيا للإحصاءات الاقتصادية من شأنه كفالة اتساقها على صعيد الأرقام وعلى صعيد المفاهيم أيضا، دور راسخ جيدا، اعترف به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٣/٥.

١٣ – ويستند نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ إلى مجموعة من المفاهيم والتعريفات والتصنيفات والقواعد المحاسبية المتفق عليها دوليا. فالمعايير الإحصائية الدولية الخاصة بالاقتصاد الكلي والمتعلقة بقطاعات محددة، مثل الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات

ودليل الإحصاءات المالية الحكومية لعام ٢٠٠١ ودليل الإحصاءات المالية والنقدية لعام ٢٠٠٠، موحدة مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويعني ذلك أنها تتقاسم مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ عددا من السمات العامة المتعلقة بالوحدات والقطاعات المؤسسية، والإقامة، والمخزونات (الأصول والخصوم)/التدفقات الاقتصادية وقواعد تكاملها وحسابها وتقييمها[٤]. وسيمثل تعميم تلك السمات على كافة الإحصاءات الاقتصادية خطوة رئيسية نحو التكامل. كما يمكن للإحصاءات الاقتصادية أن تحتفظ بسماتها الخاصة، شريطة أن تكون لها روابط عملية بسمات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

١٤ - فقبول نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ باعتباره الإطار المفاهيمي المشترك للإحصاءات الاقتصادية لا يعني أنه يجب مواءمة قواعد البيانات الجزئية مواءمة تامة مع حسابات الاقتصاد الكلي. فذلك مستحيل لأسباب مختلفة. لكن قبوله كإطار مفاهيمي يعتبر، وفقا للتعريف الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ”هدفا عاما، ينبغي وفقه أن تكون المفاهيم والتعريفات والتصنيفات المستخدمة في المحاسبة الاقتصادية بقدر المستطاع متماثلة على المستويين الجزئي والكلي لتيسير مقارنة نوعي البيانات“[٥].

١٥ - وفي ذلك السياق تجدر الإشارة إلى أنه ثمة توصيات دولية اعتمدت بشأن الإحصاءات الاقتصادية الأساسية، مثل الإحصاءات الصناعية، وإحصاءات تجارة التوزيع، وإحصاءات الإعمار، وإحصاءات السياحة، من أجل جمع ونشر إحصاءات اقتصادية تفصيلية لتكملة معايير الاقتصاد الكلي. وإن الصيغة المستكملة لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتنقيحات شتى التوصيات الدولية بشأن الإحصاءات الاقتصادية الأساسية (الإحصاءات الصناعية، وإحصاءات تجارة التوزيع، والإحصاءات السياحية، والحسابات الفرعية للسياحة، ستعرض على اللجنة في عام ٢٠٠٨ لاعتمادها. وتسعى التوصيات الدولية المنقحة بقدر الإمكان إلى زيادة كفالة توافق قواعد البيانات الجزئية مع حسابات الاقتصاد الكلي.

---

(٤) إن النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ (وهو المعيار الإحصائي المستخدم في الحسابات القومية في الاتحاد الأوروبي) يتماشى تماما أيضا مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. لكن تجدر الإشارة إلى أنه تقوم في هذا السياق اختلافات، يتعلق معظمها بأطر الإبلاغ والتفاصيل، وتعزى إلى تصميم كل من هذه المعايير على نحو يلبي متغيرات معينة في السياسات واحتياجات تحليلية معينة. وإن هذه الاختلافات مميزة على نحو جيد ويمكن عموما التوفيق فيما بينها إذا دعت الحاجة إلى ذلك، من خلال التصنيفات التفصيلية على سبيل المثال.

(٥) نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، الفقرة ١-٦٧..

باء – مسائل إنتاج الإحصاءات

١٦ – إن من أهم أسباب عدم الترابط المنطقي بين الإحصاءات الاقتصادية كون الاستقصاءات والإحصاءات لمختلف الصناعات أو الأنشطة تصمم بصورة مستقلة بعضها عن بعض. وقد كان ولا يزال النهج التقليدي المتبع في جمع الإحصاءات الاقتصادية يتمثل في تغطية مواضيع وصناعات مختلفة ضمن برنامج متوال للاستقصاءات والتعدادات يمتد على مدى سنوات. ويمكن لما ينجم عن ذلك من تناقضات في تصميم الاستقصاءات والاستبيانات أن يجعل تحقيق التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية أمرا صعبا.

١٧ – وينجم عن التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية ضغط على جميع عمليات جمع البيانات الاقتصادية من أجل تغيير الأهداف المنشودة من تصميم الإحصاءات ووضعها. ويظل هدف قياس الصناعة أو القطاع المعني بدقة دون تغيير، غير أن ثمة هدفا آخر على نفس القدر من الأهمية، ألا وهو تصميم إحصاءات تتسق مع إحصاءات الصناعات والقطاعات الأخرى. وسيتعين على أخصائيي المناهج، عند التخطيط لعملية جمع البيانات الخاصة بالصناعات التحويلية، أن يفكروا خارج إطار عملهم الحالي وينظروا في كيفية تكامل هذا العمل مع النواتج الإحصائية الأخرى. فمثلا لا يمكن تصميم الاستبيانات على نحو مستقل، بل يجب أن تستخدم مفاهيم وتعريفات وتصنيفات واردة في استقصاءات اقتصادية وعمليات جمع بيانات إدارية أخرى.

١٨ – وتطبيق تصنيفات متسقة على وحدات إحصائية محددة بصورة مناسبة هو عامل أساسي للترابط المنطقي بين الإحصاءات الاقتصادية. ويتمثل التحدي في كفالة تطبيق نماذج الوحدات وتصنيفاتها بصورة متسقة على جميع القياسات الإحصائية. ومن ضمن سبل كفالة اتساق الوحدات والتصنيفات استخدام سجل شامل للأعمال التجارية كوسيلة لتنظيم الوحدات واختيار تصنيفاتها. وإذا كانت جميع الفئات الخاضعة للاستقصاء مأخوذة من سجل الأعمال التجارية وجميع البيانات الإدارية متطابقة معها، فيمكن تصنيف جميع سجلات البيانات وفقا للتبويب المتبع في سجل الأعمال التجارية. ويكفل ذلك الاتساق في تصنيف المعلومات المأخوذة من مختلف مصادر البيانات. وبذلك يتم تفادي تصنيف وحدة ما بطرق مختلفة في مختلف الاستقصاءات.

جيم – المسائل المؤسسية

١٩ – يعتمد تكامل الإحصاءات الاقتصادية أيضا على الأوضاع القانونية والمؤسسية والتنظيمية والإحصائية، التي تختلف جميعا اختلافا شاسعا من بلد لآخر. ولهذا السبب ليس من الممكن ولا من المرغوب فيه تعميم نهج تنفيذ واحد وتفصيلي لتحقيق التكامل بين

الإحصاءات الاقتصادية. بيد أنه يمكن تحديد بعض المبادئ التوجيهية التي ترد تفاصيلها في الفرع التالي من هذا التقرير.

٢٠ - ومن المهم إيضاح أنه لا يوجد إطار مؤسسي ''صحيح'' لتحقيق تكامل الإحصاءات الاقتصادية، بمعنى أن كلا من النظم الإحصائية المركزية واللامركزية يمكنها تحقيق هذا الهدف. بيد أنه يجب أن توجد قنوات وهيئات، وأن تُستخدم هذه القنوات والهيئات لإجراء حوار منتظم بين منتجي الإحصاءات، وكذلك بينهم وبين كل من مقدمي البيانات ومستخدميها على الصعيد الوطني. وكذلك يجب أن تُحدد وكالة ضمن النظام الإحصائي الوطني تضطلع بدور رائد في تحقيق التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية، وأن تحدد مهامها (في الظروف المثالية) بموجب القانون أو بموجب أية صكوك ملزمة أخرى، وأن تعترف الجهات الأخرى المنتجة للإحصاءات بدور هذه الوكالة في أنشطتها اليومية.

٢١ - وتؤدي المؤسسات الدولية (المنظمات الدولية وأماناتها وهيئاتها التوجيهية وهيئاتها العاملة) دورا بنفس القدر من الأهمية في تحقيق تكامل الإحصاءات الاقتصادية. وتقوم هذه المؤسسات بدور رئيسي في تيسير وضع المعايير الإحصائية وتوحيدها بين مختلف مجالات الإحصاءات الاقتصادية، عن طريق كفالة الترابط المنطقي والاتساق بين المفاهيم والتعريفات والتصنيفات والوحدات وقواعد التقييم. وتقوم هذه المؤسسات أيضا بالتحقق من قابلية المقارنة والاتساق بين مجموعات البيانات فيما بين البلدان وتحسينها عند الضرورة. وتواجه الدول الأعضاء بهذا الصدد تحديا ذا شقين: فمن ناحية يتعين عليها بناء نظمها الإحصائية الوطنية على أساس النتائج المحققة في إطار المؤسسات الدولية، ومن ناحية أخرى مواصلة الرقابة (وكذلك السيطرة) على العمل الذي يتم في المؤسسات الدولية، بغية كفالة التنسيق الضروري لتحقيق التكامل الإحصائي. وهي مهمة شاقة ظلت مدرجة على جدول أعمال المجتمع الدولي لمدة طويلة، وتتطلب جهودا متجددة باستمرار.

رابعا - إنتاج الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة

٢٢ - يغطي تكامل الإحصاءات الاقتصادية جميع جوانب عملية إنتاج الإحصاءات. والعناصر الأربعة الأساسية التي ينبغي ألا تغيب عن الأذهان قط بهذا الصدد هي الاتساق والترابط المنطقي وسعة النطاق والعمق.

٢٣ - ويشير العنصر الأول، وهو الاتساق، إلى ضرورة استخدام مفاهيم ومصطلحات ومعايير مشتركة، وتعريف الوحدات الإحصائية بطريقة منتظمة على مدى فترات زمنية طويلة. وليس الاتساق ضمن النظم الإحصائية الوطنية شرطا كافيا. بل ينبغي أن يأخذ

الاتساق في اعتباره المتطلبات الدولية من أجل السماح بالمقارنة. ويشير العنصر الثاني، وهو الترابط المنطقي، إلى الروابط الداخلية والعلاقات المتبادلة بين البيانات. فهو يتعلق مثلا بالقدرة على إقامة صلات قوية بين الإحصاءات المتعلقة بالمؤسسة التجارية وتلك الخاصة بمكوناتها (مؤسساتها الفرعية)، وكذلك بين المتغيرات الاقتصادية من قبيل الصادرات والإنتاج. ويتناول العنصر الثالث سعة نطاق البرامج الإحصائية التي يجب أن تعمل على تغطية الاقتصاد بأكمله. ويجب أن تكون الإحصاءات شاملة للأنشطة التجارية للشركات وخالية من الازدواج. أما العنصر الرابع والأخير فيتعلق بعمق برامج الإحصاءات الاقتصادية. وهذا هو الجزء من البرامج الذي يتناول قضايا مثل السلع الأساسية والتفاصيل على مستوى الصناعات.

٢٤ - ولكل من هذه العناصر انعكاسات عديدة على النظام الإحصائي بأكمله تنطوي على تحديات. وتتطلب تغطية الاقتصاد بأكمله، وقياس الأنشطة الاقتصادية باستخدام مجموعة دقيقة جدا من المفاهيم والتعريفات والمعايير، كما تتطلب وحدة التفاصيل من أجل قياس المتغيرات الاقتصادية بصورة صحيحة. وكذلك فإن ازدياد الطلب على التفاصيل يضع ضغوطا أكبر بكثير على الجهات المستجيبة، مما يزيد من أهمية استخدام البيانات الإدارية في بناء برامج الإحصاءات الاقتصادية.

٢٥ - وفي المراحل المختلفة من عملية إنتاج الإحصاءات، قد يفيد التركيز على خمسة مبادئ في تحقيق التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية.

ألف - الإطار والعينات والتغطية

٢٦ - يتعلق هذا المبدأ باستخدام نظام أطر خال من الازدواجية، واعتماد تصميم مشترك للعينات، والتحول إلى نهج يركز على الشركات من أجل كفالة تغطية شاملة وخالية من الازدواجية لجميع الكيانات الاقتصادية والاستخدام الواسع النطاق للبيانات الإدارية في النظام الكلي. ويعني نهج التركيز على الشركات أنه، في حين تستخدم وكالة إحصائية تصميما مشتركا للعينات لقياس النشاط الاقتصادي، مثلا على مستوى المؤسسة الفرعية، فإن النهج يركز أيضا على الشركات لكفالة تغطية شاملة وخالية من الازدواج. وفي أغلب الحالات تكون الشركة والمؤسسة الفرعية نفس الشيء. وعندما يختلفان فمن المهم تحقيق الترابط المنطقي بين الشركات وبين مكوناتها.

٢٧ - ويتطلب مفهوم الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة إطارا مشتركا يتم إنتاج الإحصاءات داخله. من العناصر الأساسية للإطار وضع هيكل مركزي والحفاظ عليه. يشكل هذا الهيكل العمود الفقري لأنشطة الاستقصاء. ويتكون الهيكل من مجموعة من الملفات والبرامج والعمليات التي ترتبط بالمؤسسات التجارية من خلال تحديد السمات المباشر، والرد

على الاستقصاءات، واستقاء المعلومات، فضلا عن الطرق غير المباشرة، من خلال الموارد الإدارية، مثل السجلات الضريبية. ويجب أن يغطي هذا الإطار جميع قطاعات الاقتصاد.

٢٨ - وسجل الأعمال التجارية الشامل هو الأداة التي تسمح بتطبيق تصنيفات متسقة على كيانات محددة تحديدا جدا. وهو أحد الشروط المسبقة لتحقيق الترابط المنطقي. ولا يمكن تحقيق الترابط المنطقي إذا صُنفت الكيانات بطرق مختلفة في مختلف الاستقصاءات. وفضلا عن ذلك يؤدي عدم استكمال السجل بصورة منتظمة إلى ضرورة تعديل نتائج الاستقصاءات باستمرار. ولا يمكن إنشاء سجل شامل في البلدان التي يكون فيها النظام الإحصائي لامركزيا. وفي هذا السياق يكون توحيد الاستقصاءات صعبا كذلك. غير أن من الممكن تحقيق مزيد من التكامل والاتساق في المجالات التي تواجه فيها البلدان معلومات متباينة مستقاة من سجلات أعمال تجارية واستقصاءات متباينة تُجريها وكالات إدارية وإحصائية مختلفة، وذلك عن طريق تقاسم البيانات وتحقيق التكامل بين مختلف الاستمارات والصناعات الرئيسية، أو عن طريق تنسيق عمليات استعراض الاستقصاءات وتصميمها، مثلا عند تعديل هذه الاستقصاءات.

٢٩ - وينطوي السجل الشامل للأعمال التجارية على مزايا كثيرة من حيث تحقيق التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية، وفيما يلي عرض موجز لهذه المزايا:

(أ) يوفر سجل الأعمال التجارية نقطة مرجعية ثابتة فيما يتعلق بجميع التصنيفات الموحدة، مما يسهل تحقيق التكامل بين النواتج الإحصائية عن طريق كفالة تطبيق التصنيفات بصورة متسقة على جميع الاستقصاءات والنواتج الإحصائية؛

(ب) يمكن التقليل من مشاكل الازدواج والتغطية غير المتسقة لمجموعات البيانات الإدارية إلى أدنى حد عن طريق المطابقة بين هذه المجموعات وبين سجل الأعمال التجارية؛

(ج) يضمن اختيار العينات لجميع الاستقصاءات الاقتصادية من سجل الأعمال التجارية الترابط المنطقي بين مختلف الاستقصاءات ويحد من الحاجة إلى تعديل مدى التغطية. ويفيد كذلك في رصد عبء الاستجابة؛

(د) يمكن الجمع بين البيانات الإدارية وبيانات الاستقصاءات في ناتج إحصائي، بينما يضمن سجل الأعمال التجارية الترابط المنطقي بين مصادر البيانات. فمثلا يمكن تجزئة سجل الأعمال التجارية واستخدام البيانات الضريبية في أحد الأجزاء وبيانات الاستقصاءات في بقيتها. وإذا وردت نفس الوحدة في مصدرين مختلفين للبيانات فيمكن إلغاؤها من أحد المصدرين، حسب الاقتضاء، لكفالة الترابط المنطقي في التغطية؛

(هـ) عند القيام بالموازنة بين العرض والاستخدام، يمكن للقائمين على الحسابات القومية أن يثقوا في كون المعلومات المستقاة من مختلف جوانب هذه الحسابات معلومات مستمدة من مصادر بيانات تستند إلى تغطية وتصنيفات متسقة للفئات الخاضعة للاستقصاء؛

(و) يسمح التسلسل الزمني للمعلومات الديموغرافية الواردة في سجل الأعمال التجارية بتحليل نمو الأعمال التجارية وتطورها. ويمكن استخدام هذا التسلسل الزمني لكفالة الاتساق بين التحليل الطولي للبيانات الجزئية وبين سائر الإحصاءات الاقتصادية.

٣٠ - وسعيا لتحقيق هدف وضع سجل موحد وشامل للأعمال التجارية على المدى الطويل، ينبغي للنظم الإحصائية الأقل تقدما أن تتخذ خطوات وسيطة للتوصل إلى تغطية أشمل للمؤسسات التجارية من خلال اعتماد سجل إحصائي محدود (أي استنادا إلى بعض أنماط الملكية والمركز القانوني) يكمله إطار خال من التداخل للمنطقة المعنية. ويمكن توسيع نطاق تغطية السجل الإحصائي بالتدريج من خلال التعزيز المؤسسي للنظام الإحصائي بحيث يظل يشمل نطاقا معينا. ومن البديهي أن هناك حدا لقدرة النظم الإحصائية الأقل نموا والبلدان النامية ذات القطاعات غير النظامية الكبيرة على إدراج المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في سجلاتها الإحصائية، نظرا للأعداد الهائلة لهذه المؤسسات.

٣١ - ومطلب تغطية البرامج الإحصائية لجميع قطاعات الاقتصاد هو مطلب مكلف ويفرض عبئا كبيرا في مجال الاستجابة. وبالتالي فإن الاعتماد على الاستقصاءات فقط يمثل عائقا رئيسيا أمام قياس النشاط الاقتصادي عموما. وعلى الرغم من كون البيانات الإدارية لا تستجيب على الدوام بصورة جيدة لاحتياجات الوكالات الإحصائية، فبوسع هذه البيانات أن تخفف إلى حد كبير المشاكل المتعلقة بالتكاليف وعبء الاستجابة. ولاستخدام المصادر الإدارية، ينبغي أن يتضمن السجل المركزي خانات تسمح بالربط بين المصادر الإدارية وبين هياكل الكيانات من أجل إنتاج مختلف النواتج التي تتطلبها البرامج الإحصائية. والربط بين الهياكل القانونية والهياكل التنفيذية والقدرة على اشتقاق هياكل إحصائية يشكل خطوة أساسية نحو تحقيق التكامل.

٣٢ - ولأسباب تتعلق بالتنفيذ، ينبغي إعطاء رمز تعريفي فريد لكل كيان من الكيانات الواردة في السجل. وينبغي في الظروف المثلى اختيار ذلك الرمز التعريفي بمراعاة رقم العمل التجاري المستخدم لدى السلطات الإدارية. ومن شأن هذا الإجراء أن يضمن تطبيق البيانات الإدارية تطبيقا صحيحا على مختلف الكيانات الواردة في السجل. وينبغي للرموز التعريفية الفريدة، حسب مستوى التفاصيل المتاح، أن تسمح بمطابقة البيانات الإدارية مع الكيانات الواردة في السجل على مستوى المؤسسة التجارية أو مكوناتها. والرموز التعريفية الفريدة

مفيدة جدا عند إجراء تحليل للترابط المنطقي بين المؤسسة ومكوناتها. وكذلك فإن الاتساق بين البرامج الإحصائية في تعريف الكيانات يساعد أيضا على التحقق من البيانات بالمقارنة بين مختلف المصادر. ومن الأمثلة على ذلك بيانات الدخل والعمالة.

باء – المحتوى والتجميع

٣٣ – يؤكد هذا المبدأ الاحتياجات إلى استخدام مفاهيم ومصطلحات وتصنيفات موحدة، ويؤكد فضلا عن ذلك القيمة التي يكتسيها إجراء استقصاء اقتصادي سنوي شامل.

٣٤ – وبدون التوحيد لن تكون المقارنة ممكنة. وتنشأ الاختلافات الكبرى في الإحصاءات عن استخدام مبادئ أساسية مختلفة، مثل المبادئ المتعلقة بالوحدات أو المعاملات على سبيل المثال. وللمواءمة بينها قيمتها حيث تقلل من تلك الاختلافات وتفضي إلى مجموعة من نواتج البيانات أكثر ترابطا. والمحتوى والتجميع يشكلان جانب الاستراتيجية العامة الذي يُمكّن الوكالات الإحصائية من إزالة أوجه التكرار في طلبات البيانات عن طريق استراتيجية مرتكزة على المشاريع والاستبيانات التي تتسم بالتجانس شكلا ومضمونا. وسيولّد التوجه نحو التجميع الإلكتروني نوعه الخاص من التوحيد، بما في ذلك على نطاق الوكالات (حيث يعمل خبراء الإحصاء مع السلطات الضريبية وجهات التنظيم). ويعزز التوحيد أيضا وضع استراتيجية تجميع خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التجارية المهمة.

٣٥ – وأخيرا، فإن الاستراتيجية تتطلب ''مخطط حسابات'' أو تحديد أوجه الترابط بين بيانات المحاسبة التجارية والمتغيرات اللازمة للبرامج الإحصائية. ويمثل مخطط الحسابات أداة لربط المحاسبة التجارية بمختلف أطر المحاسبة المعمول بها في الوكالات الإحصائية. ويسهل بشكل كبير إقامة الروابط بين الحسابات التجارية، وكشوف الميزانيات وبيانات الإيرادات والإحصاءات الاقتصادية الأولية ومتغيرات الحسابات القومية. ولا يساعد ذلك على تصميم استبيانات الاستقصاء فحسب، بل إنه يتيح أيضا أداة جيدة لتفصيل مصادر البيانات الإدارية حسب احتياجات الوكالات الإحصائية.

٣٦ – وثمة طريقة لكفالة الاتساق الإحصائي تتمثل في استحداث تجميع اقتصادي متكامل يغطي الاقتصاد برمته. وبمجرد وضع سجل تجاري شامل، سيصبح التجميع الاقتصادي على نطاق الاقتصاد عملية ممكنة. ويفضي إجراء استقصاء اقتصادي سنوي شامل تتخلله عمليات تجميع فصلية إلى تحقيق الفوائد التالية:

(أ) باستطاعة عملية التجميع التي تشمل الاقتصاد برمته أن تتيح كافة المعلومات اللازمة لكل من الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية الأخرى؛

(ب) تجميع بيانات متسقة على نطاق الاقتصاد كله مع جمع مجموعة أساسية من المتغيرات من كافة الوحدات سواء في إطار عمليات التجميع السنوية أو دون السنوية؛

(ج) إمكانية تصميم استبيانات الاستقصاء بحيث تجمع بين كل من متغيرات المحاسبة المعيارية والمعلومات الإضافية اللازمة لحساب كافة المتغيرات الأساسية في الحسابات القومية[٦]؛

(د) إمكانية أن تضاف متغيرات الاستقصاء إلى متغيرات الحسابات القومية قبل تحرير البيانات، مما يمكّن المحللين من تدقيق وشرح الحركات غير الاعتيادية على مستوى كل من متغيرات الحسابات القومية والتجميعات المحاسبية، كجزء طبيعي من عملية تدقيق البيانات، وهو ما من شأنه أن يقلل إلى أدنى حد من حاجة المحاسبين الوطنيين إلى تدقيق بيانات سجلات الوحدات؛

(ه) ومن شأن الجمع بين إعداد سجل تجاري شامل وإجراء استقصاء اقتصادي سنوي شامل لمختلف قطاعات الاقتصاد أن يزيل الحاجة إلى اعتماد التعدادات الاقتصادية التي تجرى كل خمس سنوات كنقاط مرجعية؛

(و) مراعاة الاتساق بين عمليات التجميع السنوية ودون السنوية في تصميم المجموعات.

جيم - التجهيز ومرحلة ما بعد التجميع

٣٧ - يؤكد هذا المبدأ أهمية استعمال نظم وأساليب عامة موحدة في مجال التجهيز مثل منهجيات التحرير والقيد الموحدة. ويروج أيضا لاستعمال ملف مركزي للبيانات والبيانات الفوقية من أجل تحسين الأنشطة التحليلية. وليس عرض النواتج كافيا في حد ذاته. بل من الواجب أن تكون النواتج مشفوعة بالاستنتاجات التحليلية والبيانات الفوقية التي يلزم تقديمها إلى الجهات التي تعمل على إدماج البيانات في أطر عمل مثل أطر الحسابات القومية.

٣٨ - وأحد الأهداف المهمة للنهج المتكامل هو استحداث مجموعة من أدوات التجهيز المركزي بغية تحسين نوعية البيانات وتوقيتها، مع الحد من التكاليف في الوقت نفسه.

---

(٦) على سبيل المثال، تجمع الاستبيانات الأجور والرواتب المدفوعة. كما تجمع أيضا عناصر التعويض الأخرى للموظفين حسبما هي محددة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وهو ما يعني أن من الممكن اشتقاق تعويض الموظفين عن طريق تجميع أعمدة الرموز في كل وحدة، بدلا من تعديل ''الأجور والرواتب'' على المستوى التجميعي لاحتساب الفرق المقدر. ويكفل هذا النهج الاتساق بين الحسابات القومية والإحصاءات التجارية.

ويشكل تجهيز البيانات خطوة مكلفة جدا ضمن عملية إجراء الاستقصاءات. وإذا ما تم الإفراط في التركيز على التحرير الجزئي والتدخل اليدوي، فإن ذلك قد يؤثر سلبا في التوقيت وقد يتسبب في التحيز. وينبغي أن تتكامل نظم التجهيز بأكبر قدر مستطاع للحد من تكاليف الصيانة والتطوير. وهناك أربع أدوات مركزية يلزم أن تنظر فيها الوكالات الإحصائية:

(أ) إقامة نظام وحيد للبيانات الفوقية لمختلف الاستقصاءات؛

(ب) عمليات تجميع مركزية؛

(ج) منهجيات متوائمة لأخذ العينات والتحرير و القيد والتقدير؛

(د) مركز بيانات وحيد، يزيد البيانات أمنا ويُسهل على المستخدمين المأذون لهم عملية الحصول على البيانات.

٣٩ - ويساعد نظام البيانات الفوقية على مواءمة كافة المفاهيم المنهجية. وييسر استحداث استبيانات نموذجية لها أبواب إيرادات ونفقات موحدة. ويبسط مرحلة ما بعد التجهيز بتقديمه استراتيجيات تحرير وقيد موحدة.

٤٠ - وما فتئ الحرص يزيد في السنوات الأخيرة على أن تشفع الإحصاءات التي تنشرها الوكالات الإحصائية ببيانات فوقية كافية. وقد أقامت وكالات إحصائية عديدة سياساتها المؤسسية على تضمين البيانات الفوقية في معايير النشر وأدلة التأليف التي تتبعها. ومن ثم، فإن المسؤوليات الأساسية للوكالات الإحصائية فيما يخص البيانات الفوقية تتعلق بالمجالات التالية:

(أ) تجميع بيانات فوقية حديثة تسمح للمستخدمين بفهم جوانب القوة والقصور في الإحصاءات التي تصفها؛

(ب) تسهيل حصول المستخدمين على البيانات الفوقية عن طريق طائفة من الوسائط (مواقع إنترنت، منشورات ورقية، أقراص مدمجة، وما إلى ذلك)؛

(ج) الربط الفعلي بين البيانات الفوقية والجداول والأشكال الإحصائية التي تصفها، والعكس بالعكس؛

(د) استخدام مجموعة موحدة من البنود المنهجية (أو عناصر البيانات الفوقية) في البيانات الفوقية المنشورة. وإذا ما اعتمدت الوكالات الإحصائية المفاهيم العابرة للميادين لتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية، فإن استعمالها على نطاق واسع سيقوي من فرص تبادلية البيانات الفوقية على نحو أكثر فاعلية؛

(هـ) استخدام مصطلحات موحدة، لا سيما عن طريق التقيد الصارم باستخدام المصطلحات الواردة في مختلف المبادئ التوجيهية والتوصيات الإحصائية الدولية.

٤١ - وتتفاوت نوعية البيانات الإدارية ونطاقها وقابليتها للاستخدام تفاوتا كبيرا بين المصادر وفيما بين البلدان. وينبغي حسب الإمكان استخدام البيانات الإدارية أثناء مرحلة التجهيز لقيد البيانات الناقصة أو إجازة نتائج الاستقصاءات. وسيكون أيضا باستطاعة بعض البلدان استخدام البيانات الإدارية للاستعاضة عن بيانات الاستقصاءات بالنسبة لبعض السكان. ومن المؤسف أن مصادر البيانات الإدارية ليست مصممة في العادة لتقديم كامل المعلومات المصنفة التي تعطيها الاستقصاءات الإحصائية. فعلى سبيل المثال، قد لا تفصل البيانات الإدارية بين الإيرادات المتأتية من الإنتاج الاقتصادي وسواها من الإيرادات، كما أن العمليات الإدارية قد لا تسجل المتغيرات الجوهرية. وعليه، فإن دور المصادر الإدارية في عموم النظام الإحصائي قد يكون تجميع المعلومات عن المؤسسات الصغرى و/أو الهيئات التي لا يتسم فيها التوزيع المفصل للمتغيرات بأهمية تذكر. وستظل الاستقصاءات ضرورة قائمة في معظم البلدان من أجل تجميع معلومات من مؤسسات معقدة (مؤسسات لديها كيانات متعددة عاملة في قطاعات أو مناطق مختلفة).

٤٢ - ويتطلب توحيد مركز العمليات هيكلا تشغيليا يعكس النهج المتكامل. وتترتب على أية قرارات بتغيير أي جانب من المحتوى أو من عملية التجهيز انعكاسات على العديد من الأنشطة ضمن النظام الإحصائي. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تولي الوكالات الإحصائية عناية خاصة للتفاعلات الشاملة للعمليات الإطارية وأخذ العينات، والعمليات المتعلقة بالبيانات الضريبية، والمحتوى والتجميع، فضلا عن أنشطة التجهيز.

دال - النواتج

٤٣ - يتعلق هذا المبدأ بالخيارات التي يجب على الوكالات الإحصائية أن تأخذ بها عند معالجة مسائل التوقيت والدقة والتفاصيل (مدى الصلة بالموضوع). والحالة المثلى في هذه المرحلة هو أن تكون جوانب عدم الاتساق قد تم تحديدها وإزالتها، وأصبح بالإمكان تقديم البيانات، بما فيها الاستنتاجات التحليلة، على المستوى المركزي.

٤٤ - ومن الصعوبة بمكان حسم الخيار بين التوقيت والدقة. فبينما يحتاج العملاء النواتج بأسرع وقت بعد انقضاء فترة مرجعية، تحتاج الوكالات الإحصائية بعض الوقت للتأكد من دقة النتائج. ومهما يكن النهج المتبع، فإن الوكالات الإحصائية ستصدر، بعد توفر معلومات جديدة، إحصاءات منقحة. وعليه، فمن أجل مساعدة المستخدمين على فهم قيمة الإحصاءات، يجب إقامة عملية تنقيح تتسم بالصرامة. وينبغي أن تتقيد عمليات التنقيح

بإجراءات معيارية راسخة وشفافة. ويمكن أن تجري العملية على أساس شهري أو فصلي أو سنوي أو ضمن سلاسل زمنية. وينبغي أن تتسم العملية بالوضوح فيما يتعلق بدواعي التنقيحات، بدءا من التأخر في الرد إلى تحديد النقاط المرجعية. ويمثل الإبلاغ السليم عن التنقيحات الإحصائية الرئيسية أحد العناصر المهمة في سياسة التنقيح، ويلزم أن يشمل الممارسات الجيدة المتعلقة بالإعلان الأولي والتوثيق[٧]. وينبغي أن تكون حالة البيانات واضحة (أولية، نهائية وما إلى ذلك). وينبغي تزويد المستخدمين بجداول تحليلية تحدد كمية التنقيحات.

٤٥ - ويتكرر التحليل على مدى مراحل التجهيز، وله أهمية جوهرية في كفالة النوعية. ويلزم أن تخزن المعلومات المجمعة في كل مرحلة من مراحل التجهيز وأن تتاح للمحللين. ويمكن أن يستفيد المحللون أيما استفادة من إتاحة فرص الحصول على البيانات الجزئية التي استخدمت كأساس لاشتقاق المتغيرات الاقتصادية الكلية. كما أن باستطاعة المحللين أن يكونوا أكثر كفاءة ودقة لو تمكنوا بسهولة من مقارنة البيانات وتجميع الإحصاءات على نطاق الصناعات أو القطاعات المؤسسية أو جوانب المصلحة الاقتصادية الأخرى. ولتحقيق ذلك، يلزم أن يكون بمقدور المحللين الوصول إلى قواعد بيانات متكاملة. وتسمح تكنولوجيا التخزين المركزي بتهيئة بيئة تحليلية كهذه، وينبغي تشجيع استخدامها على نطاق الوكالات الإحصائية. وهي أداة ونهج يلزمهما التنظيم من حيث تنفيذ المعايير والتصنيفات، وهو ما يلزم بالضبط لوضع نظم إحصائية متكاملة.

هاء - تعليقات المحاسبين المعنيين بالحسابات القومية

٤٦ - الحسابات القومية هي أدوات تجميع وتحليل تضم ثروة هائلة من البيانات الاقتصادية بهدف تحقيق نتائج اقتصادية كلية متسقة. فعلى سبيل المثال، يعتمد الناتج المحلي الإجمالي[٨] على طرائق تجميع ثلاث هي: طرائق الإنتاج، والنفقات والإيرادات. وتستخدم الطرائق الثلاث إحصاءات اقتصادية مختلفة لكنها تهدف إلى استخلاص نفس التقدير الواحد. ولهذا يتعين على المحاسبين المعنيين بالحسابات القومية عند توليفهم بين البيانات أن يستخدموا تصنيفات فريدة متوائمة للمنتجين والمستخدمين وأصحاب الإيرادات، بل وتصنيفات وتعريفات فريدة متوائمة للسلع والصناعات والمعاملات وفئات الدخل والأصول

(٧) انظر Guidelines on communication of major statistical revision s in the European Union, 2007.

(٨) الناتج المحلي الإجمالي يجمع في رقم واحد، وبدون عد مزدوج، كل الناتج (أو الإنتاج) الذي حققته أثناء فترة زمنية ما جميع الشركات، والمؤسسات غير الربحية والهيئات الحكومية والأسر المعيشية المقيمة في إقليم اقتصادي ما.

والحسابات. كما قد يلزمهم أيضا استكمال البيانات الناقصة وتعديل البيانات المتوفرة لتطابق الهويات المحاسبية للاقتصاد الكلي.

٤٧ - ويسمح ضم مختلف مجموعات البيانات إلى بعضها بتسليط الضوء على أوجه الاختلال والنقص وسواها من جوانب القصور في البيانات الاقتصادية، فضلا عن تحليل الأسباب التي تقف وراء تلك المشاكل. وتمثل الحسابات القومية وسائل تشخيص قوية تمكن من تقييم مستوى التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية، وتسمح بوضع استراتيجية لزيادة التكامل فيما بينها. وبالتالي، فمن المهم السماح للمحاسبين المعنيين بالحسابات القومية، بصفتهم أدوات لتكامل الإحصاءات الاقتصادية الأولية، بتقديم ما يناسب من تعليقات إلى خبراء الإحصاء الذين ينفذون الاستقصاءات وينتجون الإحصاءات.

خامسا - الترتيبات المؤسسية لإدارة الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة

٤٨ - تتمثل الأسباب الرئيسية وراء أهمية الترتيبات المؤسسية في سياق الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة في ما يلي:

(أ) في كل نظام إحصائي، تُنتج الإحصاءات خارج الوكالة الإحصائية الوطنية من قبل إدارات حكومية ومؤسسات شبه حكومية أخرى. ويتعين إدماج هذه الإحصاءات مع الإحصاءات التي تنتجها الوكالة الإحصائية الوطنية؛

(ب) توفر مؤسسات أخرى بعض بيانات المدخلات التي تستخدمها الوكالات الإحصائية الوطنية. ومع ازدياد استخدام البيانات الإدارية ازداد اعتماد الوكالات الإحصائية الوطنية أكثر على البيانات المستقاة من مصادر خارجة عن سيطرتها المباشرة. ووجود الترتيبات أمر هام لضمان جمع البيانات الإدارية على نحو يتسق مع احتياجات الخبراء الإحصائيين؛

(ج) يكتسي تكامل الإحصاءات الاقتصادية قدرا أكبر من الفعالية إذا كانت وكالة واحدة ما هي المسؤولة عن قيادة النظام الإحصائي الوطني. ومن الأفضل أن يكون هذا الدور منصوصا عليه في القانون أو في أي صك ملزم آخر، ولكن يتعين على الوكالة الإحصائية الرائدة أن تُظهر، بغض النظر عن الإطار القانوني، الروح القيادية الإحصائية لضمان الاعتراف بدورها في الأعمال اليومية من جانب منتِجي الإحصاءات الآخرين.

٤٩ - ولا بد من الترتيبات المؤسسية التالية لدعم دور الوكالة الإحصائية الرائدة: اللجان الاستشارية، والاجتماعات التحاورية، ومذكرات التفاهم، واتفاقات مستوى الخدمة.

ألف – اللجان الاستشارية

٥٠ – من المهم وجود شبكة قوية من اللجان الاستشارية لتحقيق التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية. فبإمكانها أن تدعم الاتساق في الإحصاءات الاقتصادية من خلال تشجيع استعمال الأطر والتصنيفات الإحصائية الوطنية والدولية. كما يمكن أن تشجع على وضع الاستبيانات والمصطلحات الموحدة وتعزيزها وتطبيقها. وعادة ما يكون مستعملو الإحصاءات الممثَّلون في اللجان الاستشارية من دعاة الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة الأقوياء.

٥١ – ويمكن للجان الاستشارية أيضا دعم اتخاذ القرارات السليمة من خلال ضمان مراعاة جميع أصحاب المصلحة حين وضع الإحصاءات. وباستطاعة مستعملي الإحصاءات ومنتجيها العمل على أن تُلبى احتياجاتهم من خلال المشاركة في عملية وضع المعايير الإحصائية الوطنية. وعلى سبيل المثال، إذا كان التشاور يجعل التصنيفات المعاد وضعها أكثر ملاءمة لمنتجي الإحصاءات، فمن الأرجح أن تُعتمد هذه الإحصاءات على نطاق واسع.

٥٢ – وينبغي أن تمثل اللجان الاستشارية طائفةً عريضة من المصالح الاقتصادية والإحصائية، بما في ذلك مستعملو الإحصاءات الرسمية ومنتجوها وموفِّروها. وينبغي اختيار أعضائها بناء على معرفتهم بالقضايا الاقتصادية والإحصائية، واهتمامهم بتطوير الإحصاءات الاقتصادية كنظام مترابط، ومكانتهم في الأوساط الإحصائية أو الاقتصادية.

باء – الاجتماعات التحاورية

٥٣ – يُتوخى من الاجتماعات التحاورية العادية التي تُعقد مع الإدارات والمؤسسات الحكومية التي تستخدم وتنتج الإحصاءات عددٌ من الأهداف، من بينها ما يلي:

(أ) التنسيق بين منتجي الإحصاءات ومستعمِليها؛

(ب) رصد التقدم المحرز في تنفيذ المشروعات الثنائية؛

(ج) تنسيق خطط العمل المشترك بين المؤسسات؛

(د) إيجاد منتديات لمناقشة الأفكار الجديدة وحل المشاكل؛

(هـ) حل المسائل المتعلقة بالبيانات ذات الصلة بالمؤسسات المشاركة.

٥٤ – وينبغي أن تعمل الاجتماعات التحاورية على مستويين من أجل دعم تكامل الإحصاءات الاقتصادية. فعلى مستوى الخبراء، تعمل الأفرقة العاملة والاجتماعات التحاورية العملية على تطوير العمل الإحصائي وحل المشاكل العملية. ويجب دعم ذلك بواسطة

الاجتماعات التحاورية المعقودة على المستوى الإداري التي توجِد التزاماً واسع النطاق بالاندماج في النظام الإحصائي الوطني وتتناول المشاكل الاستراتيجية. وكلا النوعين من الاجتماعات ضروري من أجل تكامل الإحصاءات الاقتصادية.

جيم - مذكرات التفاهم واتفاقات مستوى الخدمة

٥٥ - تستعين الوكالات الإحصائية الوطنية على نحو متزايد بالبيانات الإدارية التي توفرها المؤسسات الأخرى. والعلاقات مع المؤسسات المورِّدة مهمة جدا لأن أي اضطراب في الإمداد يمكن أن يؤثر تأثيرا خطيرا على نوعية الإحصاءات الاقتصادية. وأكثر ما يُخشى في المدى القصير هو عدم تزويد البيانات في الوقت المحدد للوفاء بمواعيد الجدول الزمني لإنتاج النواتج الإحصائية العادية. وفي المدى الطويل، ترتبط المخاطر بنوعية البيانات المقدَّمة. وفي هذا الصدد، فإن الهدف من ذلك هو ضمان الاتساق بين التعريفات والتصنيفات التي تستخدمها المنظمات المورِّدة وتلك المستخدمة في الإحصاءات الاقتصادية.

٥٦ - ومن بين الفوائد الهامة لمذكرات التفاهم واتفاقات مستوى الخدمات أنه يمكن أن توطد التعاون مع المنظمات المورِّدة وتزيد من إمكانية التنبؤ به. ويمكن على وجه الخصوص أن تكفل إعطاء إنذار مبكر بحدوث تغييرات في الإجراءات الإدارية قد تؤثر في نوعية البيانات المستخدمة لإنتاج الإحصاءات. وبوجه أعم، يمكن أن تتناول مذكرات التفاهم واتفاقات مستوى الخدمة القضايا التالية:

(أ) شروط توفير البيانات الإدارية؛

(ب) الجدول الزمني لتوفير البيانات؛

(ج) سرّية البيانات وأمنها؛

(د) التشاور بشأن أوجه الاستخدام الجديدة للبيانات الإدارية؛

(هـ) تسوية المنازعات؛

(و) التشاور قبل إدخال أية تغييرات (المتغيرات، والاستمارات الإدارية، وما إلى ذلك).

٥٧ - وأخيرا، ينبغي أن تبذل الوكالات الإحصائية الجهود لإبلاغ العاملين في المؤسسات المورِّدة بدورهم في النظام الإحصائي. ومن المهم لأولئك الموظفين فهم الدور الذي تؤديه البيانات الإدارية في النظام الإحصائي لبلدهم إجمالا. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون

هؤلاء الموظفون على بيّنة من أن البيانات المقدَّمة إلى الوكالات الإحصائية يجب أن تكون ذات جودة عالية.

سادسا – الخلاصة والتوصيات

٥٨ – توصل فريق أصدقاء الرئيس إلى الاستنتاجات التالية:

(أ) تكامل الإحصاءات الاقتصادية أمر يتعلق بالتوفيق بين الإحصاءات، أي ضمان أن تكون المعلومات التي توفرها الإحصاءات متسقة ومترابطة. وتشمل عملية التوفيق هذه الإحصاءات الاقتصادية الأولية، وحسابات الاقتصاد الكلي، والإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأمد والطويلة الأمد، والإحصاءات الاقتصادية الوطنية والدولية. وهي تنطوي من الناحية الجوهرية على التعامل مع القضايا ذات الصلة بالمفاهيم وإنتاج الإحصاءات والقضايا المؤسسية. كما تؤدي قضايا الموارد البشرية (زيادة وعي موظفي الوكالات الإحصائية بما لأعمالهم من أثر في مجمل النظام الإحصائي) والمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات (اعتماد تكنولوجيا موحدة) دوراً في ذلك ويجب أن ينظر إليها في هذا السياق؛

(ب) الدافع الرئيسي وراء تكامل الإحصاءات الاقتصادية هو مطالبة المستعملين ببيانات متسقة ومترابطة؛

(ج) ليس من الممكن ولا من المرغوب فيه نشر نهج تنفيذي مفصَّل وحيد تجاه مسألة تكامل الإحصاءات الاقتصادية لأن النظم الإحصائية الوطنية مختلفة. ومع ذلك، توجد هناك بعض المبادئ التوجيهية العامة (انظر الفرع رابعا)؛

(د) الترتيبات المؤسسية المعتمدة على الصعيدين الوطني والدولي مهمة من أجل إدارة الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة وينبغي أن تكون جزءا من برامج الإصلاح المطابقة لكل منها.

٥٩ – ويتقدم فريق أصدقاء الرئيس بالتوصيات التالية:

(أ) يجب تعزيز دور نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ومراعاته، باعتباره إطارا لتنسيق الإحصاءات الاقتصادية (بما في ذلك على المستوى الجزئي) عند قيام الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية بتصميم استراتيجية تنفيذ النسخة المحدثة من نظام الحسابات القومية؛

(ب) يجب على اللجنة الإحصائية ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية أن تعززا، بمساعدة الشعبة الإحصائية، التنسيق فيما بين المؤسسات الدولية العاملة في مجال الإحصاءات الاقتصادية بغية تعزيز تكامل الإحصاءات الاقتصادية؛

(ج) ينبغي للشعبة الإحصائية، بالتشاور مع اللجنة الإحصائية بشأن الاختصاصات وبالتعاون مع المؤسسات الدولية وفوق الوطنية المعنية في ما يتعلق بالعمل الفني، أن تأخذ زمام المبادرة في وضع مبادئ توجيهية أوسع نطاقا وذات طابع عملي أكبر تشمل إجراء دراسات إفرادية بشأن الممارسات المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة، استنادا إلى المواد المجمّعة والمسهم بها في أعمال دورة فريق أصدقاء الرئيس وصياغة ورقة المفاهيم؛

(د) ينبغي للشعبة الإحصائية أن تواصل العمل لتوجيه اختيار مجالات في الإحصاءات يكون من المفيد تحقيق مزيد من التكامل فيها.

المرفق

البلدان والمؤسسات المشاركة في فريق أصدقاء الرئيس

أستراليا، باكستان، جنوب أفريقيا، سويسرا (مديرة المناقشة)، كندا، ليتوانيا، المكسيك، نيوزيلندا، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المصرف المركزي الأوروبي، المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الشعبة الإحصائية.